

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/5/Add.12
9 March 1983
ARABIC
ORIGINAL: RUSSIAN

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على
التمييز ضد المرأة
الدورة الثانية

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف
بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية

التقارير الأولية للدول الأطراف

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

يولي الاتحاد السوفياتي أهمية بالغة لتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، التي ابرمت اثناء مؤتمر دولي عقدته الأمم المتحدة في كوبنهاغن في تموز / يوليه ١٩٨٠ • وقد كان الاتحاد السوفياتي مع غيره من البلدان الاشتراكية هو المبادر بالدعوة الى وضع هذه الوثيقة الهامة ، وكان من أوائل من صدقوا عليها • ولم ينشأ عن تصديق هيئة رئاسة مجلس السوفييت الأعلى على الاتفاقية في ١٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠ ، اية حاجة الى وضع واقرار تدابير تشريعية جديدة في الاتحاد السوفياتي ، نظر لان جميع ما تقضي به الاتفاقية كان اما مطبقا بالفعل او كان يجري وضعه موضع التنفيذ ، ولان تطبيق التشريعات المتعلقة بهذه الامور ، بدأ منذ وقت طويل • وقد تجسد مبدأ المساواة بين الرجال والنساء في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في المادة ٣٥ من دستور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية •

وقد ارتفع مستوى الاهتمام في الاتحاد السوفياتي بالتحسين المطرد لوضع النساء وتعزيز دورهن في جميع مجالات الحياة العامة حتى اصبح بمثابة سياسة حكومية ، وهو مكفول بمجموعة خاصة من التدابير الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية •

تقييم عام للتقدم المحرز

يتبع الاتحاد السوفياتي سياسة ثابتة تتمثل في ضمان التنمية الشاملة لشخصية المرأة وتنفيذ مجموعة من التدابير بما في ذلك تدابير تشريعية لضمان ممارسة المرأة وتمتعها بحقوقها وحرياتها على قدم المساواة مع الرجل •

وفي الاتحاد السوفياتي ، يتمتع الرجال والنساء على السواء بجميع الحقوق والحريات على الصعيد الاجتماعي — الاقتصادي والسياسي والشخصي •

ويمثل ضمان المساواة والتقدم للنساء واحدا من أهم غايات الحكومة • وتتضمن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة دائمة تدابير لتحسين ظروف عمل المرأة ومعيشتها ، وحماية الأم والطفل وتحسين المساعدة الاجتماعية المقدمة للأسرة •

ويتم التطبيق الفعلي لمبدأ تساوي حقوق الرجل والمرأة في الاتحاد السوفياتي عن طريق تدابير خاصة ينص عليها الدستور ، وتشكل هذه التدابير نظاما من الضمانات والمزايا التي تتيح الجمع بنجاح بين العمل والأومة • وتستهدف هذه التدابير ما يلي :

— منع التمييز بكل صوره في مجال علاقات العمل ؛ وضمان تساوي الحقوق فيما يتعلق بحرية اختيار المهنة او أي شكل آخر من أشكال العمل ، والترقي الوظيفي ، والحصول على نفس الاجر عن نفس العمل ، والحصول على اجازات مدفوعة الاجر ،

— توفير التكافؤ في فرص التعليم والتدريب المهني وتحسين المهارات ؛

— حماية الدولة لعمل المرأة وصحتها ، وذلك بحظر استخدام النساء في اعمال تنطوي على ظروف صعبة او ضارة ، وتوفير الرعاية الصحية المجانية في مؤسسات متخصصة ضمن نطاق النظام الصحي الوطني ، وتطوير مؤسسات رعاية الاطفال في مرحلة ما قبل المدرسة ، وغير ذلك من اشكال تربية الاطفال ورعايتهم في المؤسسات العامة ؛

— الدعم المادي والمعنوي للأمومة والطفولة، بما في ذلك تقديم اعانات عند الحمل والولادة ، ولرعاية الاطفال المرضى ، وللأسر الكبيرة ، وللأمهات غير المتزوجات بموجب اجازات مدفوعة جزئيا للأمهات حتى بلوغ الطفل سنته الاولى ، ومزايا في مجال الضمان الاجتماعي وغير ذلك ؛

— الحماية القانونية لحقوق المرأة ضد أى تمييز من جانب أى شخص او مؤسسة او هيئة ،

ومع نمو اقتصاد الدولة السوفياتية تزداد الضمانات المادية والقانونية لمساواة المرأة •

ففي الفترة ١٩٧٦ — ١٩٨٠ ، التي تتوافق مع النصف الاول من عقد الأمم المتحدة للمرأة ، تم تنفيذ مجموعة من التدابير الرامية الى تحسين الوضع الاجتماعي للمرأة والأسرة • فقد تم اعتماد مزايا اضافية تتمثل في دفع اجر الاجازات الممنوحة لرعاية الاطفال المرضى ، وفي زيادة المساعدة الحكومية للمعتوقين منذ الطفولة ، وفي بدء تطبيق نظام الكتب المدرسية المجانية لتلاميذ مدارس التعليم العام ، ورفع معدلات الانفاق من الميزانية الحكومية على دور الولادة ومستشفيات الاطفال • وحصلت النساء العاملات في صناعة النسيج ، والصناعات الخفيفة والصناعة الكيماوية وكذلك في المجالات غير الانتاجية ، حيث تشكل النساء ٧٠ في المائة من مجموع عدد العاملين ، على مزايا اضافية في مجال الاجور • وتم اتخاذ تدابير لتحسين الاعداد المهني للنساء ورفع كفاءتهن •

ولحماية مصالح الامهات ، تقدم الدولة مساعدة مادية كبيرة للحوامل والأسر لرعاية الاطفال وتربيتهم • وقد بلغ ما انفقته الدولة في عام ١٩٨٠ على المساعدة الاجتماعية للأمهات والخدمات الاجتماعية للاطفال ما يزيد مرة ونصف عما انفقته في عام ١٩٧٠ لهذه الاغراض •

هذا وبشكل ما تنفقه الدولة على تعليم التلاميذ في المدارس ورعاية الاطفال في دور الحضانة والروضة، ومعسكرات الطلائع ومؤسسات رعاية الاطفال خارج اطار المدرسة ، نحو ٦٠ في المائة من مجموع انفاق الميزانية الحكومية على التعليم •

وتتحسن باطراد الظروف السكنية للأسرة السوفياتية، ولا سيما الاسر التي تضم اطفالا • ففي الفترة ١٩٧٦ — ١٩٨٠ انشيء في البلد اكثر من ١٠ ملايين شقة • وتستخدم في بناء المساكن تصاميم نموذجية جديدة من شأنها تحسين تخطيط الشقق وزيادة وسائل الراحة فيها • وفي عام ١٩٨١ وحده، حصل نحو ١٠ ملايين شخص على شقق جديدة • وظلت ايجارات الشقق بدون تغيير منذ عام ١٩٢٨ ، وهي تشكل في الوقت الحاضر ، بما في ذلك تكاليف المنافع العامة ما نسبته ٣ في المائة في المتوسط، من دخل اسر العمال •

وابتداءً من عام ١٩٨٢، ادخل نظام منح قروض معفاة من الفائدة للأسر الشابة ذات الاطفال من اجل تحسين ظروفها السكنية او انشاء اقتصاد منزلي، على ان تسدد هذه القروض خلال ٨ سنوات • وعند ولادة الطفل الثاني او الثالث تتولى جهة العمل سداد جزء من القرض قد تصل نسبته الى الثلث •

وقد أدت التدابير الاجتماعية المنفذة في السنوات الاخيرة الى رفع مستوى معيشة الشعب السوفياتي وتعزيز الوضع التكافئي للمرأة • هذا ، وتستهدف قرارات المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي، وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاتحاد السوفياتي للفترة ١٩٨١ — ١٩٨٥، مواصلة رفع مستوى معيشة الناس ، وتحسين ظروف عمل المرأة وتوسيع النظام الحكومي لمساعدة الاسر • وتحقيقا لهذه الاغراض ، تم اعتماد مجموعة واسعة من التدابير الرامية الى تحسين الاحوال

المادية للأسر ذات الأطفال ، وظروفها السكنية — المعيشية ، وتنظيم مرافق الراحة، وزيادة أوقات فراغ الأمهات العاملات ، وتوفير الظروف الملائمة لتنشئة الأطفال ، والقيام بواجبات العمل والأسرة • وقد تم في الفترة ١٩٨١ — ١٩٨٢ تنفيذ التدابير التالية :

— منح إجازات إضافية للعاملات اللواتي لديهن طفلان أو أكثر ،

— زيادة المساعدة المالية للأمهات غير المتزوجات ؛

— ادخال نظام الاجازة المدفوعة جزئيا لتمكين الامهات من العناية باطفالهن حتى سن الواحدة ، مع توسيع نظام الاجازة الاضافية بدون مرتب ليشمل الأطفال حتى بلوغهم شهرهم الثامن عشر ، كما تم اعتماد نظام المعونة المالية المدفوعة لمرة واحدة عند انجاب طفل •

وبعتمد في عام ١٩٨٣ ، تعميم نظام الاجازة المدفوعة جزئيا للعناية بالأطفال ، ونظام المعونة المالية المدفوعة لمرة واحدة عند انجاب طفل ؛ ويجرى توسيع امكانية الحصول على المعونة الخاصة بالأطفال بالنسبة للأسر ذات الدخل الفردي المنخفض في المناطق الشرقية والشمالية للبلاد ، وزيادة المزايا المتعلقة بالتحاق الأطفال بمعسكرات الطلائع •

وسوف تشهد الفترة ١٩٨٤ — ١٩٨٥ ، مواصلة تنفيذ تدابير أخرى تستهدف ضمان التوفيق بصورة رشيدة بين التربية المجتمعية للطفل وتربيته الأسرية والتسهيل على الأمهات العاملات وتقليل الفوارق في مستوى حياة الأسر نتيجة لوجود الأطفال وخلق ظروف معيشية ملائمة للأسر الفتية •

مشاركة المرأة السوفياتية في النضال من أجل السلم

تجمع النساء السوفيات على تأييد السياسة الخارجية الداعية الى السلم التي تنتهجها حكومة الاتحاد السوفياتي •

وقد رحبت المرأة السوفياتية بحرارة بقانون صون السلم الذي اعتمدته الدولة في عام ١٩٥٢ ، والذي اعلن ان دعاية الحرب تمثل اسوأ جريمة ضد الانسانية • وقابلت بارتياح عميق اعتماد الدستور الجديد للاتحاد السوفياتي في عام ١٩٧٧ ، الذي اعلن ان الغاية الكبرى للسياسة الخارجية للحكومة السوفياتية هي سياسة السلم وتعزيز أمن الشعوب ، والتعاون الدولي الواسع النطاق (ص ٢٨) •

وتؤيد النساء السوفيات بالاجماع برنامج السلم للثمانينات الذي اقره المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي • وتتعاظم أهمية وقوة هذا البرنامج بفضل النشاط الفعال الذي يقوم به كل من الحزب الشيوعي السوفياتي والحكومة السوفياتية من اجل تنفيذ المبادرات السلمية الجديدة التي وردت في مذكرة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية المعنونة " القضاء على خطر النووي المتعاطف وكبح سباق التسلح " ، وفي الاقتراحات التي قدمها الاتحاد السوفياتي في الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة " حول الموقف والحظر الفوري لتجارب الأسلحة النووية " و " مضاعفة الجهود لأبعاد خطر الحرب النووية وضمان التطوير السلمي للطاقة النووية " •

وبعتبر النضال من اجل السلم، بالنسبة للمرأة السوفياتية، نشاطا متواصلا وبوميا • ذلك انها تعتبره ، شأنها في ذلك شأن المرأة في سائر البلدان الاشتراكية ، لا ينفصل عن النضال من اجل

تعزيز الاشتراكية • وتدرك المرأة السوفياتية ان السعادة الشخصية والأُسرية ومستقبل الأطفال يرتبطان ارتباطا وثيقا بمصير البلد وانجازاته •

وبقدم " الصندوق السوفياتي من اجل السلم " مساعدة كبيرة للقوى المحبة للسلم وحركات التحرر الوطني في مختلف انحاء العالم • وقد انشئت ٣٥٠٠٠٠ لجنة مساندة لصندوق السلم على صعيد المناطق والمدن والمؤسسات يناهز عدد اعضائها ٥ ملايين • ويقوم الدعاة التابعون للصندوق بعمل كبير في مجال التوعية الوطنية والأُممية للعمال والشباب • وتترأس النساء معظم لجان الصندوق على مستوى الجمهوريات والمقاطعات • كما تشكل النساء نحو ثلثي اعضاء لجان الصندوق المحلية •

ويبلغ عدد المساهمين حاليا في الصندوق السوفياتي من اجل السلم حوالي ٨٠ مليون شخص ، اى ان واحدا من كل ثلاثة من سكان البلاد يقدم دعما ماديا للقضية الانسانية النبيلة المتمثلة في النضال من اجل السلم •

وترى المرأة السوفياتية ان من اهم اتجاهات عملها من اجل السلم تنشئة الجيل الصاعد على روح السلم والصداقة بين الشعوب • وتشارك في هذا العمل جميع الجهات ذات الصلة بتربية جيل الشباب في البلد ، اى الأسرة ، ودور الحضنة ورياض الاطفال والمدارس ومؤسسات التعليم المهني والتعليم المتخصص المتوسط والتعليم العالي ووسائل الاعلام الجماهيرى والكتب والمسرح والسينما •

وفي المدارس ، حيث تمثل النساء ٧٢ في المائة من مجموع عدد المعلمين ، تكون عملية التعليم لدى الاطفال فهما للطبيعة الاجتماعية للحروب ، وللسبل الواقعية ، لا السبل الوهمية لتحقيق السلم • وفي صلب الكتب الدراسية ترد افكار تستهدف تربية التلاميذ على اتخاذ موقف حياتي فعالى ازاء قضايا السلم • ففي احد كتب الصف العاشر بعنوان " علم الاجتماع " على سبيل المثال ، ترد العبارة التالية : " يعتبر التعايش السلمى في عصرنا الحاضر ضرورة موضوعية للتطور السلمى وأساس استقرار نظام العلاقات الدولية الحديثة بأسره • ويمكن القول بكل ثقة انه لا بديل عن التعايش السلمى " •

ويبدأ تعرف التلميذ على قضايا التعاون الدولي ، والسلم ، واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية من مرحلة تعليمه هذه الحقوق والحريات ، وذلك بحيث يتكون لديه اساس متين يقوم عليه سلوكه على مدى الحياة • هذا ويبدأ تدريس هذه المادة تحت عنوان " أسس الدولة السوفياتية والقانون السوفياتي " من الصف الثامن (ابتداء من سن الرابعة عشرة) •

وجنبا الى جنب مع التنشئة على روح السلم يتم اشراك الاطفال روح المواطنة وحب الوطن ، والأُممية • وتسعى اندية الصداقة الأُممية الى عقد صداقات بين اعضائها وارتابهم في الاندية المناظرة في الخارج • ويتخذ هذا النوع من النشاط اشكالا بالغة التنوع •

وقد كان انعقاد المؤتمر العالمى للمرأة في براغ في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١ حدثا هاما في تاريخ الحركة النسائية الديمقراطية الدولية • وقد كرس الاجتماع الدورى التالى للجنة المرأة السوفياتية المعقود في شباط / فبراير ١٩٨٢ ، للمهام الملقاة على عاتق النساء السوفيات من اجل تنفيذ قرارات المؤتمر العالمى للمرأة فيما يتعلق بتشديد النضال ضد خطر الحزب النبوية ومن اجل السلام • واعربت المشاركات في الاجتماع عن تأييدهن المطلق والاجماعى للنهج اللينينى للسياسة الداخلية والخارجية للحزب الشيوعى السوفياتي وأُشِرْن الى أن المؤتمر العالمى للمرأة الذى عقد في براغ كان احد معالم تطور الحركة النسائية الدولية •

كما أعربت المشتركات في الجلسة العامة للجنة المرأة السوفياتية عن تأييدهن للقرار الذي اتخذته المؤتمر •

ولقد أصدرت الجلسة العامة " نداء " وجهته الى جميع نساء العالم يعرب عن قلق المرأة السوفياتية ازاء مصير العالم • وتحمل سطور هذا النداء استعداد المشتركات في الجلسة للتعاون مع جميع المشجعين الفعليين لقضية السلام ونزع السلاح والحد من سباق التسلح •

وكثيرا ما ناشدت المرأة السوفياتية نساء العالم • ففي عام ١٩٨١ ، نشرت لجنة المرأة السوفياتية نداءات وجهتها الى نساء العالم بمناسبة الذكرى الأربعين لبداية الحرب العالمية الثانية وبمناسبة يوم واسبوع الأمم المتحدة لنزع السلاح •

وتبذل المرأة السوفياتية قصارى جهدها لتعزيز الاتصالات الودية مع مجتمع المرأة الدولي ، فتشارك بنشاطها الفعلي في المناسبات الدولية والوطنية التي تعمل على توطيد علاقات التقارب وتبادل الثقة والتفاهم بين نساء العالم • وفي عشية الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح عقد اجتماع ثلاثي في بريطانيا العظمى حضره ممثلون عن لجنة المرأة السوفياتية وعن منظمي الامهات الداعيات الى السلام " (بريطانيا العظمى) و " النساء الداعيات الى انهاء جميع الحروب في العالم " (الولايات المتحدة الاميركية) • وقد وجهت المشتركات في هذا الاجتماع نداء لنزع السلاح الى الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة •

ولقد أيدت لجنة المرأة السوفياتية المبادرة التي اتخذها مؤتمر براغ ، والداعية الى الاحتفال بيوم ٨ آذار / مارس ١٩٨٢ ، كيوم لكفاح نساء العالم ضد اخطار الكوارث النووية ، فعقدت التجمعات والاجتماعات في جميع انحاء البلاد واتخذت قرارات تتضمن نداءات تدعو لبذل المزيد من الجهود لصون السلم ولضمان مستقبل ينعم فيه اطفال العالم بالسلام •

واشتركت المرأة السوفياتية اشتراكا نشطا في مسيرتي السلام اللتين نظمتا في جنيف في عام ١٩٨٢ ، بين ستوكهولم وموسكو ومينسك ، وبين موسكو وفيينا ، كما اشتركت في غيرها من المظاهرات المعادية للحروب • ولقد اعربت المرأة السوفياتية في الخطب التي القتها عن قلقها العميق ازاء تدهور الوضع الدولي الذي جاء نتيجة لمحاولات القوى الرجعية زعزعة عملية الانفراج ، كما أكدت على الحاجة الى ان يوحد جميع اصحاب النوايا الحسنة جهودهم لحفظ السلام الدائم فوق كرتنا الأرضية ، ولنزع فتيل التهديد الذي تشكله الحروب • وينعكس نضال المرأة من اجل المحافظة على السلام في الصحافة وعلى صفحات المجالات الوطنية منها والجمهورية ، بما في ذلك المجالات التي تتناول شؤون المرأة •

وتتضمن مجلة " المرأة السوفياتية " التي تصدر بأربع عشرة لغة عمودا دائما يعتبر بمثابة منبر لعلماء العالم بعنوان " ازالة التهديد بفناء الحياة من فوق سطح الأرض " وتتنشر المجلة مقالات بأقلام الاطباء والمحامين والمتخصصين في مجالات البيئة وعلم الاحياء والفيزياء والكيمياء وغيرها من المجالات • والهدف من تخصيص هذا العمود هو الاستمرار في القاء الضوء على الحواقب الوخيمة لاستخدام الاسلحة النووية واماطة اللثام عن الحقيقة التي تتمثل في ان الكلام عن حرب نووية محدودة ما هو الا خداعا بشعا ، وان الحرب النووية تهدد بكارثة حتمية وأنه يتعين علينا ألا نطلق العنان لقيام حرب كهذه •

ولقد قامت بلادنا في وقت متزامن لانعقاد الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح بتنظيم اسبوع للمظاهرات الجماعية للمناداة بالسلام وشجب التهديد النووي خلال شهر تموز/ يولييه ١٩٨٢ •

وكان من ضمن المشتركين في الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح وفد يمثل " اتحاد المرأة الديمقراطية " رآسته السيده ف • ف ترشكوفا ، نائبة رئيس الاتحاد ورئيسة " لجنة المرأة السوفياتية " • ولقد اغريت في الكلمة التي ألقته عن مشاعر الملايين من النساء على سطح هذا الكوكب ، اللواتي يطالبن بوضع حد لسباق التسلح ولتهديد الحرب النووية •

مشاركة المرأة السوفياتية في حياة البلاد الاجتماعية / السياسية

تمثل الديمقراطية الاشتراكية احد المعالم الهامة لاسلوب الحياة في المجتمع السوفياتي • فالنظام السياسي السوفياتي يتطور في اتجاه المشاركة العريضة المتزايدة من جانب المواطنين في حكومة البلاد والمجتمع ، وفي اتجاه الدعاية الاوسع والاعتبار الاكبر لآراء الجمهور • فبحن ندخل التحسين على نظام التمثيل الوطني ، ونوسع باستمرار الدور الفعال للرأى العام في مختلف مرافق الحياة •

وبسير التوسع في مشاركة المرأة السوفياتية في الحكومة ونمو نشاطها الاجتماعي — السياسي يبدأ بيد مع عملية مواصلة تعميق الديمقراطية في جميع جوانب الحياة العامة •

وتمارس المرأة السوفياتية المتساوية في الحقوق مع الرجل السوفياتي ، حقها الدستوري ممارسة واسعة ، فتتخبط اعضاء اجهزة السلطة على المستويات المحلية والجمهورية والوطنية ، وهي تنتخب لتحتل مكانها فيها أيضا • وتبلغ نسبة عضوية النساء في اللجان الانتخابية ٥٠ في المائة على وجه التقريب • ويعتبر التمثيل الواسع للمرأة في مجالس نواب الشعب مؤشرا هاما لنشاطها الاجتماعي في المرحلة الحالية • ففي عام ١٩٨٢ تم انتخاب ١١٤٦٠٠٠ امرأة للمجالس الحكومية المحلية ، وبثبت هذا العدد تحقيق المساواة في المشاركة بين الرجل والمرأة ، بحيث يمثل ٥٠ في المائة من مجموع الاعضاء المنتخبين •

ويعتبر هذا المستوى المرتفع من مشاركة المرأة في أنشطة المجالس الحكومية نموذجا لمثل هذه المشاركة في جميع جمهوريات الاتحاد ، اذ تظهر الأرقام المستمدة من الانتخابات الاخيرة في ١٩٨٢ ان النسبة المئوية للنساء اللواتي انتخبن للمجالس المحلية بلغت ٥٠ في جمهورية روسيا الاتحادية و ٤٩ في جمهورية اوكرانيا و ٤٩ في جمهورية بيلوروسيا و ٤٩ في جمهورية اوزبكستان و ٤٩ في جمهورية كازاخستان و ٥٠ في جمهورية جورجيا و ٤٨ في جمهورية اذربيجان و ٤٩ في جمهورية ليتوانيا و ٥٠ في جمهورية ملدا فيا و ٤٩ في جمهورية لا تفييا و ٥٠ في جمهورية قذغيزيا و ٤٩ في جمهورية طاجيكستان و ٤٩ في جمهورية ارمينيا و ٤٩ في جمهورية تركمانيا و ٤٩ في جمهورية استونيا •

ولقد اسفرت انتخابات ١٩٧٩ عن وصول ٤٨٧ امرأة الى المجلس الاعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ويشكل هذا الرغم ثلث عدد النواب تقريبا • كما ان هناك ٤٠٠ امرأة (٣٦ في

المائة) في المجالس السوفياتية العليا لجمهوريات الاتحاد و ٤٠٠ ١ امرأة (٤٠ في المائة) في المجالس السوفياتية العليا للجمهوريات ذات الحكم الذاتي. وان عدد النائبات ونسبتهن في المجالس الثلاثة المذكورة، انما يحقق نموا مطردا.

والمرأة النائية ممثلة تمثيلا واسعا في اللجان المختلفة للمجالس السوفياتي الأعلى بما في ذلك لجنة الشؤون الخارجية، ولجنتي الشباب والصحة. وتشارك المرأة في المناقشات حول مشاريع القوانين، وفي اقرار القوانين، والموافقة على الخطط المتعلقة بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية وبالميزانية الوطنية كما تشارك في اتخاذ القرار بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بالسياسة المحلية والخارجية.

ويعتبر تكوين لجنة النواب الدائمة التابعة للمجلس الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية التي تضطلع بالشؤون المتعلقة بمشاكل حياة المرأة وعملها وبحماية الام والطفل امرا بالغ الاهمية. اما توصيات اللجنة المذكورة فملزمة لجميع الوزارات والادارات. وتعد هذه اللجنة مسودات التشريعات المتعلقة بتحسين مركز المرأة والطفل. ولقد انشئت لجان مماثلة في جميع جمهوريات الاتحاد الوطني والجمهوريات ذات الحكم الذاتي كما انشئت ايضا في المقاطعات والمدن والاقاليم.

وبتزايد عدد النساء اللواتي يتمكن من الجمع بين مستوى عال من النشاط الاجتماعي ونهج عملي في حل المشاكل مقرونة بالتدريب المهني الجيد لتسخير الكفاءات المناسبة من اجل حل المشاكل الاقتصادية والثقافية ومن اجل تطبيق الاساليب الحديثة في مجال الادارة. وتسهم المرأة بقدر كبير في تنمية الانتاج الاجتماعي معززة بذلك المزيد من تقدم البلاد. كما تشارك في ادارة الصناعة وتنظيمها اذ تضطلع بمجموعة كبيرة من مختلف المهام الادارية. ويشغل النساء ٦٥ في المائة من مثل هذه الوظائف في مجال ادارة الشؤون العامة ومجال الاقتصاد وتسيير المنظمات التعاونية والمجتمعية واصبح وجودهن في جميع مستويات الهيكل الاداري من الامور المألوفة.

ويوجد في الوقت الحالي ما يربو على النصف مليون امرأة يعملن كمديرات للمصانع ولمزارع الدولة ومسؤولات اداريات للمزارع الجماعية والاماكن التي تجرى فيها اعمال البناء، ويتبوأن رئاسة المصالح الحكومية. وتحتل المرأة المراكز ذات المسؤولية في مجلس وزراء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وفي مجالس الوزراء على مستوى الجمهوريات. وتتقلد تسع نساء منصب نائب رئيس مجلس الوزراء على مستوى اتحاد الجمهوريات وعلى مستوى الجمهوريات ذات الحكم الذاتي، كما تتربع سبع وعشرون منهن على كرسي رئاسة الوزارة، على المستويين المذكورين: ويوجد في صفوف النساء وزيرات للصناعة ووزيرات للتعليم التخصصي العالي والمتوسط كما توجد ضمن صفوفهن وزيرات للصحة والتربية والثقافة والشؤون الخارجية. والضمان الاجتماعي والتمويل.

وتتبوأ المرأة مكانا مرموقا في مختلف الدوائر العدلية. فلقد تم انتخاب ٧٦٣ ٣ امرأة لمحاكم الشعب (١٩٨٢)، ويمثل هذا الرقم ٣٦٥ في المائة من جميع قضاة الشعب في الاتحاد السوفياتي. وهناك ٧٢٦ ٤٠٥ امرأة في هيئات المحلفين في محاكم الشعب يشكلن ٥٤٩ في المائة من مجموع المحلفين في محاكم الشعب المنتشرة في انحاء الاتحاد. وتعتبر المنظمات الاجتماعية والرابطات الشعبية التابعة لقوى الشعب العاملة جزءا لا يتجزأ من النظام السياسي في الاتحاد السوفياتي ووسيلة هامة

لزيادة توسيع نطاق الديمقراطية الاشتراكية وإشراك قطاعات أكبر من السكان في الحكومة وكذلك لتحسين وتنمية العلاقات الجماعية • وتتمتع كبريات المؤسسات الشعبية بسلطات حكومية واسعة يمتد نطاقها ليشمل مختلف مجالات ومرافق الحياة العامة ، كما يشمل حقها الدستوري في اتخاذ التدابير التشريعية • وينص دستور الاتحاد السوفياتي على مشاركة المنظمات الشعبية في أنشطة الدولة ، فتؤدي هذه المنظمات ، على سبيل المثال ، دورا نشطا في انتخابات المجالس الحكومية ، على جميع مستوياتها • ويمثل العديد من هذه المنظمات في جميع مستويات اللجان الانتخابية ولها الحق في تسمية المرشحين واستخدام هذا الحق استخداما فعاليا • وتتخذ آراء المنظمات الاجتماعية في عين الاعتبار لدى وضع القوانين الجديدة وغيرها من الصكوك التشريعية • وخير شاهد على النشاط الاجتماعي للمرأة هو هذا العدد المتزايد من النساء العضوات في الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي • ويوجد حاليا ضمن صفوف الحزب ما يزيد على ٤٧ مليون سيدة ، أي أن ٢٧ في المائة من جميع أعضاء الحزب الشيوعي من النساء • وفي المؤتمر السادس والعشرين للحزب الذي عقد في عام ١٩٨١ ، بلغ عدد المندوبات اللواتي قمن بتمثيل العضوات الشيوعيات ٣٢٩ ١ مندوبة أي ٢٦٦ في المائة من المجموع الكلي •

وتحتل العضوات الشيوعيات مراكز قيادية في أجهزة الحزب ، فمن عضوات في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ، وفي لجنته التفتيشية المركزية إلى أمينات للجان الحزب في المقاطعات والمناطق • كما أن هناك عددا كبيرا من النساء يظلمن بأمانة لجانه الحزب البلدية منها والاقليمية •

ولا حظ المؤتمر السادس والعشرون للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي في معرض تعليقه على المركز الاجتماعي الرفيع الذي تتمتع به المرأة أنه ما زال هناك مجال كبير للنهوض بالمرأة في المراكز القيادية •

وتعتبر منظمات الشباب بمثابة قاعدة هامة لتدريب الشباب في مجال النشاط الاجتماعي • وهناك ما يزيد على ٢١ مليون امرأة في رابطة الشباب الشيوعي اللينيني في الاتحاد السوفياتي • يؤلفن ٥٢٥ في المائة من جميع أعضاء الكومزومول ، وتماشيا مع هذا الرقم تشغل النساء أكثر من نصف مناصب الأمانة في منظمات " الكومزومول " الولية •

ومن ضمن كل ثلاثة أمراء لجان بلدية واقليمية في الكومزومول امرأة واحدة • كما تحتل النساء زهاء ٣٠ في المائة من مقاعد أمراء اللجان المركزية والاقليمية ولجان المناطق التابعة للكومزومول في جمهوريات الاتحاد •

وتشارك المرأة مشاركة نشطة في النقابات العمالية إذ تشكل النساء أكثر من نصف أعضاء هذه النقابات التي يبلغ عدد أعضائها ١٣١ مليوناً • كما يشكلن ٣٦ في المائة من أعضاء الهيئة العليا للنقابات والمجلس المركزي للنقابات في الاتحاد السوفياتي •

وهناك ٤٧ في المائة من النساء في مجالس النقابات وفي اللجان التفتيشية على مستوى الجمهورية والمنظمة والاقليم • وترأس المرأة عددا من اللجان المركزية التابعة لاتحادات صناعية عديدة ، وعددا من لجان النقابات في الجمهوريات والاقليم ، فتقوم بأعمال أمانة هذه اللجان وبالصوبة في هيئة رئاسة مجلس النقابات في الاتحاد السوفياتي •

وتتبع هيئة رئاسة مجلس النقابات في الاتحاد السوفياتي لجنة خاصة لشؤون المرأة تشمل عضويتها النساء العاملات في المصانع والميكاتب والنساء العلميات والعاملات في المجال الثقافي • وتشمل مهام هذه اللجنة وغيرها من الهيئات المماثلة المتصلة بلجان النقابات في المؤسسات والمنظمات الصناعية ، اتخاذ القرارات المتعلقة بمشاكل اجتماعية - اقتصادية من الأهمية بمكان

بالنسبة للمرأة العاملة ، وعلى وجه الخصوص المشاكل المتعلقة بالعمل والاجور ، وخلق ظروف صحية ومأمونة للعمل ، وكذلك المشاكل المتعلقة بالضمان الاجتماعي والأنشطة الثقافية والمساعدات المقدمة للأسر وغيرها •

تبلغ نسبة عضوية المرأة في لجان النقابات العمالية بالشركات والمنشآت والمؤسسات والمنظمات الصناعية وما يتبعها من لجان المراقبة ، ٦٥ر٤ في المائة من مجموع عدد الأعضاء • كما ترأس المرأة ما يربو على نصف هذه اللجان •

وتعتبر مشاركة المرأة في أجهزة المراقبة الوطنية احدى مظاهر الديمقراطية الاشتراكية ، كما أن نصف المراقبين العاملين ، الذين يبلغ عددهم عشرة ملايين مراقب • من بين النساء •

وتشارك المرأة أيضا بصورة جوهريّة في المنظمات التعاونية • وأكثر من نصف حملة الأسهم في التعاونيات الاستهلاكية من النساء • ويعملن بمجالس الادارة المنتخبة لهذه التعاونيات ، وكذلك في لجان التفتيش وغيرها من لجان المراقبة العامة •

وتستند مشاركة المرأة في العمل الفني الخلاق الى المستوى العالي للتعليم العام للمرأة والزيادة المستمرة لمهاراتها المهنية ومعرفتها المتخصصة • وتضم عضوية الجمعيات المتخصصة العلمية والتقنية ما يزيد على ٢٥ مليون امرأة • وقد انتخبت لعضوية مجالس ادارتها ١٨٠٠٠٠ امرأة •

وتقوم المرأة بدور نشط في عمل المنظمات الاجتماعية : لجنة المرأة السوفياتية واللجنة السوفياتية لصون السلم واتحاد جمعيات الصداقة السوفياتية وغيرها •

وتشارك نساء الاتحاد السوفياتي بصورة نشطة في العمل الاجتماعي والسياسي في مجال تعزيز روابط الصداقة والتعاون مع المجتمعات في الخارج • وتقيم لجنة المرأة السوفياتية ، على سبيل المثال ، روابط دولية مع ٢٥٠ منظمة نسائية فيما يزيد على ١٢٠ بلدا ، كما تشترك في المحافل والاجتماعات والمؤتمرات الدولية والاقليمية والوطنية التي تعالج مشاكل السلم ومساواة المرأة والنضال ضد الفصل العنصري وغيره من أشكال التفرقة العنصرية • وتعمل اللجنة بنشاط من أجل الدفاع عن حقوق المرأة والطفل كما تؤيد قضايا الديمقراطية والتقدم الاجتماعي وحفظ السلم على وجه المعمورة وتقدم الدعم المعنوي والمادي الى المرأة والطفل في البلدان التي تكافح من أجل الحرية والاستقلال الوطني •

وفي حين أن المرأة السوفياتية تشارك بنشاط في المنظمات الحزبية والتعاونية والشبابية وغيرها من المنظمات المجتمعية وفي حل المشاكل التي تتعلق بمختلف جوانب الحياة السياسية الاجتماعية في الاتحاد السوفياتي ، فهي تستطيع أيضا أن تشارك ، عن طريق هذه المنظمات ، في عمل الهيئات الدولية المقابلة ، وأن تمثل مصالح بلدها في مختلف الاجتماعات الدولية •

كفالة المساواة في الحقوق في مجال التعليم

من الضمانات الدستورية الرئيسية للمساواة كفالة المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة ، في مجال التعليم على أساس المبادئ التالية :

- المساواة بين الجنسين في حق التعليم لمواطني الاتحاد السوفياتي ؛
- التعليم الثانوي الإلزامي لجميع الشباب ؛

- الطبيعة العامة والحكومية لكافة المؤسسات التعليمية ؛
 - حرية اختيار لغة الدراسة ؛ الدراسة باللغة الأساسية أو بلغة أحد الشعوب السوفياتية الأخرى ؛
 - مجانية التعليم في كافة أشكاله ، وتوفير الإغالة الكاملة لبعض الطلاب من قبل الدولة ، ومجانية الكتب المدرسية ، وإتاحة المنح الدراسية فضلا عن الإعفاءات وغيرها من المساعدات المالية للطلاب ؛
 - وجود نظام تعليمي عام موحد وإتاحة الاستمرار في كافة أنواع المؤسسات التعليمية مما يتيح التقدم من مستويات التعليم المنخفضة إلى المستويات العليا ؛
 - الربط بين التعليم والتربية الشيوعية ؛
 - الربط بين تربية الجيل الجديد وتعليمه وبين الحياة والجوانب العملية لبناء الشيوعية ،
 - الدراسة المختلطة ، الخ •
- وقد بلغ الاتفاق من الميزانية على البرامج والدراسة الاجتماعية الثقافية في عام ١٩٨٠ ٩٨٨ مليار روبل ، وفي عام ١٩٨١ ١٠٣٦ مليار روبل •
- والتعليم العام في الاتحاد السوفياتي الزامي للذكور والإناث حتى المرحلة الثانوية • والدراسة مختلطة في كافة المعاهد التعليمية في البلد كما أن البرامج الدراسية موحدة بالنسبة للذكور والإناث • وقد بلغت النسبة المئوية للإناث بين الطلاب في معاهد التعليم العالي في ١٩٨٠ ٥٢٢ في المائة بينما بلغت في معاهد التعليم الثانوي الخاصة ٦٩ ٥ في المائة •
- وقد أدت المساواة بين الرجل والمرأة في كافة مجالات الأنشطة الاجتماعية والسياسية ، بما في ذلك المساواة في فرص التعليم ، إلى تضيق الفجوة بين مستويي التعليم للذكور والإناث في المرحلتين الثانوية والعالية سواء في البلد ككل أو في جمهوريات الاتحاد جميعا •
- ومن بين العاملين في الاقتصاد الوطني هناك ٨٤٠ من ألف من النساء و ٨٥١ من ألف من الرجال من الحاصلين على الدراسة بالمرحلة الثانوية أو العالية (سواء من أتموها أو من لم يتموها) •
- وقد بلغت نسبة الإناث بين الإخصائيين الحاصلين على الدراسة العالية والثانوية المتخصصة ٥٩ في المائة •
- وهكذا فقد أصبحت المساواة بين الرجل والمرأة في مجال التعليم حقيقة واقعة في الاتحاد السوفياتي •
- وأدت المساواة في فرص التعليم والعمل إلى مشاركة كبيرة للمرأة في النشاط العلمي • وبلغت نسبة الإناث بين مجموع العاملين في مجال العلوم في الاتحاد السوفياتي ٤٠ في المائة ونظرا لظروف التقدم العلمي والتقني ، فإن زيادة نسبة المهندسات أصبحت على جانب كبير من الأهمية (حيث يتساوى عدد المهندسين والمهندسات في مجال الصناعة) • ويصل عدد الأعضاء

من الاناث بجمعيات المتخصصين في المجالات الصناعية والعلمية والتقنية حوالى ثلاثة ملايين امرأة • ووبرو عدد النساء بين مجموع المخترعين والمبتكرين في كل الاتحاد السوفياتي على ٢٥ مليون امرأة •

المساواة في العمل

لقد هيا الاتحاد السوفياتي كل الظروف التي تتيح للمرأة ممارسة حق المساواة في العمل • والتشريعات السوفياتية ، التي تفسر حق المساواة في العمل على أنه يمثل المساواة بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بحق العمل ، تنص على حق المرأة في ظروف عمل خاصة تتيح لها الجمع بين أعباء العمل والأومة • ويعزز حق المرأة السوفياتية في العمل نظام شامل من الضمانات •

ويشجع نظام الاقتصاد الاشتراكي بأكمله مشاركة المرأة في النشاط الانتاجي للمجتمع • وقد ارتفعت نسبة النساء اللاتي يعملن في الاقتصاد الوطني من ٤٩ في المائة في عام ١٩٦٥ الى ٥١ في المائة في الوقت الراهن نتيجة للنمو المتواصل للاقتصاد وللزيادة في حجم الانتاج وفرص التعليم والتدريب المهني غير المحدودة ولوجود حظر قانوني على التمييز بين الجنسين في مجال العمل ونظام امتيازات للمرأة العاملة ، وتطبيق تدابير خاصة ، وقد أصبحت الزيادة المطردة في المعدات الفنية واتساع مستويات ميكنة العمليات الصناعية وتشغيلها الآلي ، التي جاءت نتيجة لتطور القاعدة المادية للمجتمع وعززتها أوجه التقدم في مجالي العلم والتكنولوجيا ، تتطلب على نحو متزايد مستويات عالية من التعليم العام والمهني للقوى العاملة ، ويكتسب مستوى المؤهلات ومدى المعرفة التخصصية أهمية حاسمة بالنسبة لزيادة كفاءة العمال وأجورهم •

ولتوفير الترتيبات اللازمة لتدريب قوى عاملة مؤهلة قام الاتحاد السوفياتي بانشاء نظام تعليمي مهني وفني نهاري وليلي يشمل معاهد تتعلم فيها الفتيات المهنة التي تختارها • وتقدم المنح الدراسية الى الطلاب من الجنسين خلال فترة الدراسة ، كما توفر لهم الوجبات الغذائية والزى المدرسي •

وبالاضافة الى النظام المركزى للتعليم المهني والفني ، يجرى تدريب العاملين من مختلف المهن كما توفر الفرص بصورة مباشرة في موقع العمل للحصول على مزيد من المؤهلات عن طريق شبكة واسعة من البرامج الدراسية والمدارس ومراكز التدريب التي انشئت خصيصا لهذا الغرض •

وبغية تهيئة الظروف الملائمة لمواصلة النهوض بمهارات العاملين ، تحدد أهداف سنوية للمنشآت الصناعية في مجال تدريب العاملين وتحسين مهارات العمل • وتشمل هذه الأهداف منذ عام ١٩٧٩ أنشطة خاصة للنهوض بمهارات الاناث •

وتتحمل المنشآت الصناعية تكلفة التدريب الصناعي بكافة أشكاله وكذلك تكلفة النهوض بالمهارات أو إعادة التدريب • وقد يجرى تحسين مهارة المرأة العاملة أو إعادة تدريبها نتيجة لمبادرة ذاتية منها أو بناء على اقتراح الادارة أو المنظمة النقابية مع مراعاة رغباتها • وبصفة عامة يرتبط تخطيط التغييرات في الهيكل المهني للعاملات بالحاجة المتزايدة للعمالة المؤهلة اللازمة لتشغيل المعدات الجديدة في المقام الأول •

وتنص التشريعات الراهنة على منح المرأة امتيازات عامة وخاصة خلال فترة تدريبها المهني • ومن المزايا العامة : تخفيض ساعات العمل الأسبوعية أو اليومية مقابل نصف الأجر بالنسبة للعاملات بالمصانع أو المكاتب اللائي يتلقين دون انقطاع عن العمل اليومي دراسة بمعاهد التعليم العام أو المهني أو دراسة ليلية أو بالمراسلة ، بمعاهد التعليم العالي أو الثانوي المتخصص • ومنها أيضا الأجازة الدراسية بأجر لمن تدرسن في هذه المعاهد •

وفي عام ١٩٧٩ منحت المرأة العاملة التي لها أطفال صفاراً امتيازاً آخر : إذ يمكنها أن تتلقى التدريب الأولي وتحسن مهاراتها خلال ساعات العمل دون تخفيض في أجرها •

وتبين الأرقام عن عام ١٩٨١ أن أكبر نسبة من الإناث تعمل في مجالات الرعاية الصحية والتربية البدنية والتأمينات الاجتماعية (٨٢ في المائة) والتعليم العام (٧٤ في المائة) والأنشطة الثقافية (٧٣ في المائة) • وتبلغ نسبة الإناث إلى مجموع العاملين في المصانع والمكاتب في ميدان الصناعة ٤٩ في المائة ، في ميدان الزراعة ٤٤ في المائة • وتتنخفض نسبة النساء العاملات إلى أدنى حد في مجالي النقل (٢٤ في المائة) والبناء والتشييد (٢٩ في المائة) •

ويتخذ الاتحاد السوفياتي على نحو منهجي ما يلزم من التدابير لتوفير الضمانات التي تؤمن لكل امرأة ممارسة حق العمل • وتتسلم عمال كل من استكملت تدريبها المهني • وبفضل السرعة المطردة لنمو الصناعة الاشتراكية يكفل التوظيف الكامل لكافة النساء في كل الأحوال شأنهن في ذلك شأن الرجال • والتقدم التقني لا يؤدي في بلدنا إلى البطالة بل ، على النقيض من ذلك ، ينطوي على مزيد من مشاركة المرأة في فروع الصناعة الجديدة وفي الأنواع الجديدة من الأنشطة التي تتطلب مستويات أعلى من المؤهلات •

وبغية النهوض بنطاق مؤهلات المرأة العاملة وتهيئة ظروف عمل أكثر مواتاة لها ، تواصل جميع المنشآت الصناعية تطبيق ما يلزم من التدابير لميكنة العمل اليدوي ولادخال تحسينات أخرى على ظروف عمل المرأة من الناحية الصحية •

والمرأة السوفياتية لا تتمتع فحسب بالمساواة في حق العمل بل كذلك بالحق في أجر مماثل من أجل العمل المماثل • وهيكلاً أجور ، الذي يتضمن مختلف أنواعها ونظمها ومنح العلاوات ، الخ ، لا ينطوي على أية تفرقة على أساس الجنس وبالتالي ، على أي تباين في مستويات الأجور التي تدفع للمرأة والرجل المتساويين من حيث الكفاءة والذين يعملان في ظروف متماثلة •

ومن خصائص ممارسة المرأة السوفياتية لحق العمل قدرتها على الحصول على عمل بشروط مؤاتية تضمن لها السلامة من الناحية الصحية والاضطلاع بمهام الأمومة • ودستور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يكفل حماية المرأة من ناحية العمل والصحة •

وتنطوي حماية المرأة من ناحية العمل على مجموعة من التدابير الاقتصادية والقانونية والطبية والتقنية التي تطبقها الدولة السوفياتية بغية تهيئة الظروف التي تمكن المرأة العاملة من الجمع بين أعباء العمل في الاقتصاد الوطني والأمومة •

ويحظر القانون رفض التوظيف على غير أساس وفرض قيود مباشرة أو غير مباشرة على الحقوق ومنح مزايا على أساس الجنس بصورة مباشرة أو غير مباشرة •

وفي بعض الأعمال التي تشتغل بها النساء أساسا ثمة تباين بالفعل في أنماط العمل ومعدلات الإنتاج • وهكذا ، ففي صناعة النسيج مثلا تخفض معدلات الإنتاج اليومي المطلوبة من عاملات النسيج والخزل والجدل المشرفات على سن التقاعد (فوق ٤٥ سنة) ، كما تقل ساعات الحمل الأسبوعية بالنسبة لعاملات الاتصال الهاتفي والترخيص لتصل الى ٣٦ ساعة بدلا من ٤١ ساعة حسب المعتاد ، وبالنسبة للطبيبات ٣٠ ساعة بدلا من ٣٩ ساعة وهكذا •

ويجرى تطوير الخدمات المجتمعية بسرعة مطردة مع انشاء مرافق للخدمات في أماكن أكثر قربا من مواقع العمل من أجل تيسير العمل المنزلي وتخفذه الى أقصى حد والاستعاضة عنه بوسائل جماعية للوفاء بالاحتياجات اليومية للأسرة • وتوجد الآن في الآلاف من المنشآت الصناعية حوانيت للاغذية الجاهزة والتنظيف البخار والحلاقة ، الخ •

وتتم إطالة وقت فراغ المرأة العاملة بائحة الفرصة أمامها لا خيار أنماط عمل أكثر ملائمة خلال مرحلة تربية أطفالها ولا سيما الأطفال الصغار • ويجوز للمرأة العاملة أن تختار العمل على أساس عدم التفرغ لفترة تحددها بنفسها ، تعود بعدها لأوقات العمل العادية •

الأمومة كوظيفة اجتماعية للمرأة ، والمحونة الحكومية للأسر

ينص دستور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على توفير الحماية القانونية والدعم المادي والمعنوي للأم والطفل •

وتوفر الدولة الرعاية للأم عن طريق منظومة من المؤسسات الخاصة — دور الولادة ، وعنابر الولادة بالمستشفيات ، وعيادات الرعاية أثناء الحمل وغيرها — التي توفر الرعاية الصحية للمرأة • وفي الوقت الحاضر تتلقى كل امرأة رعاية طبية مجانية خلال فترة توظيفها •

- ويشهد كل عام مزيدا من التوسع في شبكة الرعاية الطبية ورعاية الحوامل قبل الولادة وبعدها وفي عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ فقط تم افتتاح ما يربو على الألف من عيادات الحوامل وعيادات الأطفال الشاملة والعيادات الخارجية ؛ وبذلك أصبح العدد الجمالي الحالي لهذه العيادات ٢٤ ٩٠٠ عيادة •

وتم افتتاح مركز البحث العلمي الاتحادي لرعاية صحة الأم والطفل في عام ١٩٧٩ ، كما افتتح المركز الاتحادي لانعاش المواليد في عام ١٩٨٠ • كذلك تم انشاء العديد من المؤسسات العلمية الأخرى التي تعنى بمشاكل الأمومة والطفولة في عدد من المدن •

ويحظر تشريع العمل رفض توظيف المرأة أو خفض أجرها لأسباب تتعلق بالحمل أو الرضاعة • فلا يجوز لأصحاب الأعمال فصل الحوامل أو الأمهات اللاتي لديهن أطفال لا تتعدى أعمارهم ١٢ شهرا • وإذا لم تستطع المرأة الحامل أداء مهامها الوظيفية العادية ، يمكن نقلها بموجب شهادة طبية الى عمل أخف طوال فترة الحمل ، مع احتفاظها بمتوسط الأجر الخاص بعملها السابق •

أما الأمهات المرضعات والنساء اللاتي لديهن أطفالا لا تتعدى أعمارهم اثني عشر شهرا ولا يستطعن أداء مهامهن الوظيفية ، فيتم نقلهن الى أعمال أخرى مع احتفاظهن بمتوسط الأجر الخاص بأعمالهن السابقة طوال كامل فترة الرضاعة أو الى أن تصل سن الطفل الى ١٢ شهرا •

ويجوز ، حسب الاقتضاء ، ادخال أية امرأة حامل احدى مؤسسات الرعاية الخاصة بناء على شهادة طبية بعد دفع الأجر ، أو ادخالها احدى المصحات أو دور الولادة • وفي مثل هذه الحالة تقوم الإدارة في مكان عملها ، بالاشتراك مع اللجنة النقابية ، بتوفير مكان مجاني أو مخفض التكاليف لها ، كما يمكن تقديم اعانة مالية اضافية •

وتمنح المرأة العاملة اجازة وضع مدتها ٨ أسابيع قبل الولادة و ٨ أسابيع بعدها ، مع صرف اعانة وضع ، تعادل الأجر الكامل المستحق خلال هذه الفترة • فاذا كانت الولادة غير طبيعية ، أو أنجب أكثر من طفل واحد ، تمتد اجازة ما بعد الولادة الى ١٠ أسابيع •

وبصرف النظر عن اجازة الوضع المرتبطة بالحمل والولادة مباشرة ، تمنح المرأة اجازة اضافية مدفوعة الأجر جزئيا لتمكينها من رعاية أطفالها الى أن يبلغوا سن ١٢ شهرا • كما يتم حاليا منح اجازة اضافية غير مدفوعة الأجر لرعاية الأطفال حتى سن ١٨ شهرا •

وتحتسب هذه الاجازات ، بالاضافة الى اجازة الوضع ، ضمن إجمالي مدة العمل المستمر أو مدة العمل المهني • وفي جميع الحالات المذكورة أعلاه تحتفظ المرأة بوظيفتها •

كما تمنح الأم العاملة المرضعة ، بالاضافة الى فترات الغذاء والراحة المعتادة ، فترات اضافية ، كل ٣ ساعات مدة كل منها ٣٠ دقيقة ، وذلك لتمكينها من ارضاع طفلها ، أو تخفيض ساعات العمل اليومية بمقدار ساعة واحدة تحسب ضمن ساعات العمل ويدفع الأجر عنها وفقا للمعدل العادي •

وفي عام ١٩٨١ منحت المرأة العاملة ، التي لديها طفلان أو أكثر لا تتعدى أعمارهم ١٢ عاما ، والتي تستحق اجازة تقل مدتها عن ٢٨ يوما ، اجازة اضافية مدفوعة الأجر لمدة ثلاثة أيام واجازة غير مدفوعة الأجر لمدة أسبوعين ، وذلك بالاضافة الى الاجازة السنوية المدفوعة الأجر • ومما يساعد على تحقيق الهدف المتمثل في خلق ظروف أفضل تمكن المرأة من الجمع بين النشاط المهني وتربية الأطفال ، التوسيع المستمر لشبكة مؤسسات رعاية الأطفال قبل التحاقهم بالمدرسة : دور الحضانه ورياض الأطفال النهارية • وفي عام ١٩٨١ بلغ العدد الإجمالي لهذه المؤسسات ١٣٠ ٠٠٠ مؤسسة • وتهدف خطة الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ الى انشاء مرافق لرعاية الطفولة توفر ٢٩ مليون مكان • وبالإضافة الى ذلك ، يتم حاليا تدعيم نظام اليوم الدراسي الممتد ، حيث يبقى الأطفال في المدرسة تحت اشراف هيئة التدريس الى حين عودة الوالدين من العمل •

وفي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية توفر الدولة الحماية للأسرة حيث تبدي اهتمامها من خلال انشاء وتوسيع شبكة ضخمة من مرافق رعاية الأطفال قبل التحاقهم بالمدرسة ، ومن خلال تحسين الخدمات المجتمعية وتوفير المواد الغذائية ، وصرف اعانات الوضع ، ومنح العلاوات والاعفاء للأسر الكبيرة ، وتوفير مختلف الأشكال الأخرى من العلاوات والمعونات للأسرة •

ومنذ عام ١٩٨١ ، تم الأخذ بنظام شامل للمعونات المالية ، مع منح الأسر التي تعول أطفالا إعفاءات جديدة • وتم الأخذ بنظام صرف منحة وضع اجمالية عن كل من الطفل الأول والثاني والثالث ، بالإضافة الى النظام الحالي لمنح الوضع التي تصرف لدى ولادة الطفل الرابع ومن يليه من الأطفال •

أما الأم التي بلا زوج فتتلقى علاوة أكبر عن كل طفل ، وتمتد فترة الدفع في هذه الحالة الى أن يبلغ الطفل سن ١٦ عاما ، كما تمتد الى سن ١٨ عاما في حالة الأطفال المتفرغين للدراسة دون النتمتع بمنح دراسية •

كذلك تم تطبيق حقوق إضافية فيما يتعلق بمعاش الشيوخوخة بالنسبة للمرأة التي أنجبت خمسة أطفال أو أكثر وقامت بتربيتهم •

ويتساوى الأب والأم في الحقوق والواجبات فيما يتعلق بأبنائهم • اذ يتمتع الوالدان بحقوق متساوية وتقع عليهما التزامات متساوية حتي في حالات انفصام عرى الزوجية • أما المشاكل المتعلقة بتنشئة الأطفال ، وغيرها من مشاكل الحياة الأسرية ، فيشارك في حلها الزوجان • ويلتزم كل من الزوجين بمساعدة الآخر ماليا • ولا يجوز للزوج أن يطلب الطلاق دون موافقة الزوجة في أثناء فترة حمل الزوجة •

ولصندوق الرعاية الاجتماعية ، الذي يمول شتى أنواع المعونات ، مكان هام في نظام المعونة الحكومية للأسرة • وقد بلغت المدفوعات والإعفاءات الممنوحة لعمال المصانع والمكاتب خلال عام ١٩٨١ ، والممولة من صندوق الرعاية الاجتماعية ، ما يقرب من ٣٨ في المائة من متوسط الأجر الشهري •

ويمول صندوق الرعاية الاجتماعية الاحتياجات الأساسية للأسرة المتعلقة بالرعاية الصحية للأم والطفل وتعليم الأطفال ورعايتهم • ويتمثل أحد البنود الرئيسية لنظام المعونة المالية للأسر التي تعول أطفالا في توفير الرعاية للأطفال قبل الالتحاق بالمدرسة في المؤسسات الخاصة بذلك والتي يؤمها أكثر من ١٥ مليون طفل •

وتمنح الأسر فرصة اختيار نوع المؤسسة الأكثر مناسبة من وجهة نظرها ، سواء كانت مؤسسة توفر الرعاية نهارا فقط أو نهارا وليلا ، أو مصحة • وفي المناطق الريفية ، تضاف الى المؤسسات الدائمة لرعاية الطفولة المؤسسات الموسمية •

ويصرف لتوفير الرعاية لطفل واحد في احدى دور الحضانة النهارية ما يزيد على ٥٨٠ روبلا سنويا • أما بالنسبة لرياض الأطفال فيصرف ما يقرب من ٥٠٠ روبل •

ولا يشكل ما يسهم به الوالدان أكثر من ٢٠ في المائة من المبلغ اللازم لتوفير الرعاية لطفل واحد في احدى رياض الأطفال ، أما بقية التكاليف فيغطيها ما تسهم به الدولة • وينبغي ملاحظة أن المبالغ أعلاه لا تشمل تكاليف البناء •

و يتم تقديم المعونة للأسر التي تعول أطفالا في سن الدراسة من خلال نظام المدارس العامة والمهنية والمؤسسات التعليمية • وخلال السنة الدراسية ١٩٨١/١٩٨٢ بلغ عدد الطلبة المنتظمين في مدارس التعليم العام ٤٤٣ مليون طالبا •

وتتبع الدولة بأسلوب منهجي سياسة خفض الحصة التي تسهم بها الأسرة في تكاليف رعاية الأطفال وتعليمهم •. ومنذ عام ١٩٨١ ، ازداد معدل الانفاق على الاغذية في دور رعاية الأطفال والمدارس الداخلية وغيرها من المؤسسات التي توفر الإقامة الداخلية •. ومنذ عام ١٩٨٣ ، تتاح الكتب الدراسية للطلاب مجاناً في مختلف صفوف المدارس الثانوية •. ويقوم أكثر من ٢ مليون طالب بالجمع بين الدراسة الثانوية والمهنية في معاهد التعليم المهني •.

وفي الحالات التي تتعذر فيها تربية الطفل في المنزل (عندما يكون مسكن الأسرة بعيداً عن المدرسة مثلاً) ، يمكن الحاقه بمدرسة داخلية توفر الطعام والكساء والكتب الدراسية •.

وتقوم بتوفير قدر كبير من العون للوالدين في تنشئة أطفالهما مؤسسات رعاية الطفولة خارج نطاق الدراسة ، التي تساعد الأطفال على تنمية قدراتهم واهتماماتهم وأنشطتهم الاجتماعية ، والاهتمام بالعمل والعلم والتكنولوجيا والفن والرياضة ؛ فضلاً عن تنظيم الأنشطة الثقافية لشغل أوقات الفراغ •. ويتردد ملايين الأطفال على أكثر من ٤٠ ٠٠٠ مؤسسة من هذه المؤسسات - قصور الطلائع الكبيرة والصغيرة ، ومراكز الفنيين وعلماء الطبيعة الصغار ، ومدارس الموسيقى والفنون والرقص ، والسكك الحديدية الخاصة بالأطفال ، وغيرها •. ولا ترتبط الاستفادة من هذه المرافق بأية نفقات تتحملها ميزانية الأسرة ؛ إذ تتولى الدولة دفع التكاليف •.

ولتنظيم شغل أوقات فراغ الأطفال خلال العطلات الدراسية أهمية كبرى بالنسبة للأسر •. ولذلك تقام مخيمات الطلائع والمخيمات الرياضية في مناطق قضاء العطلات ، وقد بلغ عدد تلك المخيمات في عام ١٩٨١ ٦٣ ٠٠٠ مخيم •. ويتم توفير ١٠ في المائة من كافة الأماكن بمخيمات الطلائع بدون مقابل ، بينما تتاح بقية الأماكن نظير رسوم مخفضة •. ومن المزمع أن يستمر في ١٩٨٣ - ١٩٨٥ توفير نصف عدد الأماكن بدون مقابل والنصف الآخر نظير ٢٠ في المائة من التكاليف الحقيقية •. ومن المزمع أيضاً أن يتم خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٥ رصد اعتمادات إضافية لزيادة عدد المصحات ودور الاستجمام التي يمكن للوالدين والأطفال قضاء عطلاتهم فيها وتلقي العلاج •.

والى جانب هذا النوع من التدابير ، تقوم الدولة بتقديم العون المباشر للأسر من خلال صرف العلاوات المالية •. وتؤدي المدفوعات المباشرة من صندوق الرعاية الاجتماعية الى رفع المستوى المادي للأسرة وحل مشكلة الوفاء باحتياجاتها المادية المتزايدة •. ويشمل نظام هذه المدفوعات علاوات ما قبل الولادة وبعد ها وعلاوات الرضاعة وعلاوات رعاية الأطفال المرضى وعلاوات الأمهات اللائي بخير أزواج والأمهات اللائي لديهن عدد كبير من الأطفال •. كما تشمل المدفوعات المالية المباشرة المعاشات التقاعدية التي تمنح لى فقدان العائل ، والمعاشات التقاعدية التي تمنح لأفراد الأسرة العاجزين عن العمل في حالات العجز الجسماني الشديد والشيخوخة •. أما الإسر ذات الدخل الفردى المنخفض نسبياً فتتلقى اعانة أطفال شهرية •. وفي عام ١٩٨١ تمت زيادة الحد الأدنى لقيمة المعاشات التقاعدية في حالات الشيخوخة والعجز وفقدان العائل •.

الضمان الاجتماعي للمرأة

يمثل الحق في الحصول على الضمان الاجتماعي ، الذى توفره الحكومة والصناديق

إلا اجتماعية ، بالإضافة الى الحق في العمل الضمان الاقتصادي للأمن المادي للمرأة ، وهو يعزز استقرار علاقات العمل ، وينهض بالدور الذي تقوم به المرأة في كافة مجالات الحياة الاجتماعية الاقتصادية في المجتمع .

وينعكس مبدأ الحقوق المتساوية للمرأة في مجال الضمان الاجتماعي في المساواة في مستوى الأجر للرجل والمرأة . وفي ذات الوقت ، هناك أحكام قانونية خاصة تنص على ضرورة توفير مزايا إضافية للمرأة ، فيما يتعلق بالكثير من إعانات الضمان الاجتماعي التي يستحقها الرجل والمرأة بصورة متساوية .

وتتمتع المرأة بحق بدء الحصول على المعاش التقاعدي للشيخوخة اعتباراً من سن ٥٥ عاماً ، وذلك بعد قضاء ٢٠ عاماً على الأقل في الخدمة . ويقابل ذلك بالنسبة للرجل ٦٠ عاماً و ٢٥ عاماً على الأقل في الخدمة (المادة ٨ من قانون المعاشات التقاعدية الحكومية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) .

وتتمتع الأم ذات الأسرة الكبيرة بمعاملة تفضيلية فيما يتعلق بحقوقها في المعاش التقاعدي . فالمرأة التي تتجب وتربي خمسة أطفال أو أكثر تبدأ في الحصول على معاش الشيخوخة اعتباراً من سن ٥٠ عاماً ، وذلك بعد قضاء ١٥ عاماً على الأقل في الخدمة .

وفي عام ١٩٨١ بدأ منح امتيازات إضافية تتعلق بمعاش الشيخوخة للمرأة التي لم تقض مدة خدمة كافية ولكنها أم لخمس أطفال أو أكثر أو لأطفال معوقين .

ويتيسر لأصحاب المعاشات التقاعدية من الرجال والنساء ، بصورة متساوية ، الاستفادة من الأشكال الجماعية للخدمة الاجتماعية ووسائل الرعاية المخصصة لكبار السن والعجزة : دور الرعاية ودور الاستجمام الخاصة بالمسنين التي تتحمل الدولة تكاليفها بالكامل . ويتم تقديم خدمات اجتماعية خاصة مباشرة لكبار السن المقيمين في مساكنهم ، ويجرى حالياً زيادة تطوير تلك الخدمات . إذ يمكنهم الحصول على احتياجاتهم من أصناف البقالة ، وتقديم لهم الوجبات الساخنة بأثمان زهيدة ، وتؤدي لهم الخدمات اللازمة .

وتوفر الدولة السوفياتية مساعدات مالية شهرية في شكل علاوات معيشية للمعوقين منذ طفولتهم . ويتم منح هذه العلاوات ودفعها ، بغض النظر عن توفر مصادر أخرى للدخل ومقدارها .

حالة المرأة في المناطق الريفية

وتتطبق جميع أحكام الاتفاقية كذلك على النساء اللاتي يعشن في المناطق الريفية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . فمساواتهن بالرجال مكفولة بمنحهن كافة الحقوق المنصوص عليها في دستور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . كما تتمتع النساء اللاتي يعشن في المناطق الريفية بجميع الامتيازات والمزايا المنصوص عليها في التشريع السوفياتي .

وهن يمارسن بصورة كاملة حقهن في التعليم والتدريب المهني ، والا اختيار الحر للمهنة والعمل ، والمساواة في الأجر مقابل المساواة في العمل .

وتتدرب النساء في الكليات المهنية الزراعية ، ليصبحن أعضاء في القوة العاملة الزراعية وثمة اقبال كبير على الدورات المسائية ودورات الدراسة بالمراسلة في معاهد التعليم الزراعي ، بالمرحلتين العالية والثانوية التخصصية ، وهي تتيح للطلاب اجازة إضافية مدفوعة الأجر لاداء الامتحانات .

ويرجع تزايد عدد الاناث بين طلاب الكليات الزراعية ، الذى بدأ في فترة السبعينات الى الاختيار الحر للمهنة والتعلم الحر •

وتبلغ النسبة المئوية للاخصائيات الزراعيات ، والمتخصصات في تربية الماشية ، والبيطريات والمتخصصات في العلوم الاقتصادية اللائي يعملن في مجال الزراعة من الحاصلات على التعليم العالي ٣٨ في المائة ، ومن الحاصلات على التعليم الثانوى ٥٠ في المائة •

وتقدم الوظائف لجميع النساء الراغيات في العمل في مجال الاقتصاد الوطني • وتبلغ نسبة الاناث بين العدد الكلي للحاملين اليدويين والمكتبيين الذين يعملون في المزارع الجماعية ٤٩ في المائة ، وفي المزارع الحكومية ٤٥ في المائة •

ويجرى بطريقة منهجية تنفيذ ميكنة مختلف فروع الزراعة وتشغيلها آليا مما يؤدي الى تحسين احوال العمل للنساء الريفيات اللائي تقمن بزراعة وجني محاصيل القطن ونجر السكر والخضروات والبطاطس وغيرها ، وقد أدت الميكنة الزراعية وتكثيفها والتخصص في مجالاتها الى جذب النساء للعمل بالالات والمعدات الآلية • ويعهد الى القوائم بتشغيل الآلات بالعمل على آلات زراعية مجهزة بأحدث التصميمات لمقاعد وغرف التشغيل •

ومعدلات الانتاج للقوائم بتشغيل المعدات الزراعية تقل بنسبة عشرة في المائة عن المعدلات الخاصة بالرجال ، وهن يمنحن اجازة اضافية مدتها ١٢ يوما ، ويتمتعن بمعاملة تفضيلية لدى منحهن معاشات الشيخوخة ، التي يبدأن في الحصول عليها في سن الخمسين بعد خدمة ١٥ عاما •

وتتبع المزارع الجماعية ، القائمة على مبدأ التعاون الصناعي بين عمال المزارع ، نظاما لضمان الأجور النقدية ، مع دفع مبالغ اضافية مقابل الانتاج الزائد عن المقرر وزيادة انتاجية مزارع الماشية والتوفير في الموارد •

وللمزارع الحكومية معدلات للأجور وجدول للمرتبات تحددها الدولة مركزيا ، مع منح حوافز مالية اضافية لتحسين نوعية الانتاج وتخفيض تكاليفه •

ولقد أدت زيادة ميكنة العمل الزراعي واستخدام التكنولوجيا الزراعية الحديثة وتنظيم العمليات المتخصصة الواسعة النطاق مثل التحكم في توريد المياه والرى وانتاج الحلف المخلوط الخ. الى التقريب بين العمل الزراعي والصناعي ، وإلى زيادة كبيرة في الفرص المتاحة أمام الريفيات لممارسة حقهن في العمل ، وإلى احداث تغييرات ايجابية في نمط مؤهلاتهن •

وتشكل التغيرات المطردة في الانتاج الزراعي أساسا وطيذا للنهوض المستمر بمستويات المعيشة الريفية لجميع فئات عمال المزارع ، والنساء في المقام الأول •

ويجرى كذلك التنفيذ الكامل في البلد للأسس الدستورية لحماية عمل المرأة • ويتمثل هذا بصفة خاصة في اشتراط عدم توظيف المرأة في الاعمال التي تنطوي على ظروف شاقة أو ضارة ، كما يتمثل في اشتراط توفير حماية خاصة للخوامل والمرضعات • وتتفع المرأة الريفية بجميع الضمانات والامتيازات وأشكال الخدمة الاجتماعية التي يوفرها التشريع السوفياتي لكل امرأة عاملة دون الاشارة

الى مكان عملها أو اقامتها : الاعانات المتعلقة بالاطفال ، والامتيازات الخاصة للحوامل والمرضعات ، وامكانية الحصول على اجازة وضع مدفوعة الأجر أو غير مدفوعة الأجر قبل الولادة وبعد ها ، فضلا عن الاجازة المتعلقة برعاية الاطفال والاجازة المتعلقة برعاية الطفل المريض ، الخ . ويتيسر لجميع النساء في المناطق الريفية اجراء الفحوص الطبية الوقائية بصفة منتظمة .

وللنساء المقيمات في المناطق الريفية الحق في الضمان الاجتماعي . ويغطي الاتفاق على المعاشات والعلاوات والرعاية التعليمية والصحية للسكان الريفيين من الميزانية الوطنية ومن صندوق الرعاية المركزية الجماعية للمزارعين . وفي عام ١٩٨٠ ، زاد الحد الأدنى لمعاش المرأة العاملة في المزارع الجماعية بنسبة ٤٠ في المائة .

وقد استحدثت أنماط للحمل اكثر ملاءمة للمرأة بغية تهيئة ظروف أفضل للعمل . ويتضمن تحسين ظروف عمل المرأة الريفية كذلك توفير مرافق صحية وخدمات مجتمعية أفضل ، وتهيئة الظروف المواتية للأنشطة الأسرية وتربية الأطفال .

وتتطور الاشكال المجتمعية لرعاية الطفولة ومنشآت الخدمة المجتمعية تطورا سريعا في الريف . ففي عام ١٩٨١ ، انتظم أكثر من ٤٥ مليون طفل في المؤسسات الدائمة والموسمية (الصيفية) المقامة في المناطق الريفية للأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة . ويتمتع الآباء الذين ينتظم أطفالهم في رياض الأطفال الريفية ودور الحضنة النهارية بنفس امتيازات من يعيشون في المدن .

ويؤدي التوسع في مرافق الخدمة المجتمعية وتحسينها في المناطق الريفية الى التحسين المنهجي للأحوال المعيشية الافرادية . وفي عام ١٩٨١ ، تم توفير خدمات مجتمعية تزيد بمقدار ٣٢ أضعاف عما تم توفيره في ١٩٧٠ . ويزيد معدل تشييد المساكن زيادة مطردة . ففي المزارع الجماعية وحدها ، تم بناء ٥٧٧٠ مليون متر مربع من المساحة السكنية خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ ، و ١١٣ مليون متر مربع في عام ١٩٨١ .

وتتقن زيادة النشاط في مجال عمل المرأة الريفية بمستوى عال للنشاط الاجتماعي والسياسي . والمرأة الريفية ممثلة في جميع الهيئات الادارية بدون استثناء ، بدءا من سوفيات القرية وانتهاء بالمجلس الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . وقد جرى انتخاب الكثير من العاملات في المزارع ، لشغل مراكز قيادية في الحزب وفي تنظيمات الكومسومول والتنظيمات النقابية ، ومنهن مدبرات للمزارع الجماعية والحكومية وعضوات في مجالس المزارع الجماعية وفي ادارات التعاونيات الاستهلاكية الريفية ولجان التفتيش ، الخ .

التشريع الجنائي

لا يتضمن التشريع الجنائي لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أو لجمهوريات الاتحاد أية أحكام تتطوى على تمييز ضد المرأة . وعلى النقيض من ذلك ، يهدف عدد من احكام التشريع الجنائي الى حماية حقوق المرأة ومصالحها . وطبقا للمادة ١٣٤ من قانون العقوبات لجمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفياتية والمواد المناظرة لها في قوانين العقوبات

لجمهوريات الاتحاد الأخرى ، يعتبر جريمة رفض توظيف المرأة أو فصلها أو تخفيض أجرها لأسباب تتعلق بالحمل أو الرضاعة • وتنص جميع قوانين الحفوف المطبقة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على العفو في المقام الأول عن النساء اللاتي لديهن أطفال قصر • وفضلا عن هذا ، ينص القانون على المسؤولية الجنائية بسبب الاغتصاب ، وألا جهاز غير المشروع في الأحوال التي تعرض صحة المرأة للخطر ، والرفض المتعمد لدفع نفقة اعاله الأطفال ، وإدارة بيت الدعارة ، والتخريب بالنساء لتحقيق مكسب مادي ، ودفع أو قبول مهر العروس ، وإكراه المرأة على الزواج أو الحيلولة دون زواجهما ، وتعدد الأزواج ، وتعدد الزوجات ، الخ •

مشاكل الزواج والعلاقات الأسرية

تجدر ملاحظة أن جميع أشكال التمييز ضد المرأة في المسائل المتعلقة بالزواج والعلاقات الأسرية قد ألغيت بمقتضى المراسيم الأولى التي أصدرتها السلطة السوفياتية في كانون الأول/ديسمبر ١٩١٧ • ومنذ ذلك الوقت ، درجت جميع التشريعات التي تتناول الزواج والأسرة ، على أن تؤكد بصورة منهجية وثابتة المساواة التامة بين الرجل والمرأة في كافة المسائل المتعلقة بقانون الأسرة • هذا بالإضافة إلى أن القانون يحتوى على أحكام خاصة لا تتيح للأمهات المساواة القانونية فحسب ، بل والمساواة الفعلية أيضا • وتنعكس جميع هذه الشروط كذلك في التشريع الحالي •

وتتضمن أسس التشريع المتعلقة بالزواج والأسرة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وفي جمهوريات الاتحاد ، النص التالي : "وفقا لما يمنحه دستور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية من حقوق متساوية للرجل والمرأة ، يتمتع الرجال والنساء بالمساواة في الحقوق المتعلقة بأشخاصهم وممتلكاتهم في إطار علاقاتهم الأسرية " (المادة ٣) • ولا يسمح القانون السوفياتي بحقد الزواج الا باتفاق الطرفين ، وهذا يمكن كلا منهما من حرية اختيار شريكه فى الزواج • ولا يشترط الحصول على موافقة الوالدين أو سواهما على الزواج ، مما يكفل الحرية التامة في اختيار الشريك •

ويمتتع الزوجان — كلاهما — بحقوق متساوية ، وعليهما واجبات متساوية في إطار الزواج ، وفي حالة انفصام عرى الزوجية •

وفي معرض حماية مصالح الأمهات ، يلزم القانون الأزواج باعالة زوجاتهم ، سواء كن قادرات على العمل أم غير قادرات ، وذلك اثناء فترة الحمل ، وخلال السنة الأولى بعد ولادة الطفل •

وللوالد والوالدة حقوق وواجبات متساوية فيما يتعلق بأطفالهما ؛ وتبقى هذه الحقوق متساوية حتى بعد انفصام رابطة الزوجية بين الوالدين • وتبقى حقوق الوالدين وواجباتهما نحو أطفالهما متساوية بصورة مطلقة حتى اذا وقعت ولادة طفل خارج نطاق الزواج ، شريطة أن تثبت صحة الوالدية سواء بتسجيل الوالدين لهذه الواقعة في مكتب التسجيل ، أو بقرار من المحكمة • ولا يجوز أن يمارس الوالدان حقوقهما اذا تعارضت هذه الحقوق مع مصالح الأطفال •

ويظل لمصالح الأطفال الاعتبار الرئيسي عند معالجة كافة المسائل المتعلقة بالأطفال — مثال ذلك البت في اختيار اسم الطفل ولقبه ، ومع أى من الوالدين المنفصلين يعيش الطفل ، وكيفية اسهام كل من الوالدين المنفصلين في تربية الطفل ، وحقوق كل منهما فيما يتعلق بالوصول اليه ، الخ •

وللمرأة الحق في اتخاذ قرارها بشأن انجاب الأطفال • فإذا كانت لا ترغب في الانجاب، فمن حقها اجهاض نفسها وهذا يتم مجاناً في المؤسسات الطبية الحكومية • وتقدم العيادات الطبية الخاصة بمرحلة ما قبل الولادة ، الاستشارة الجانية والمعلومات والوسائل الخاصة بمنع الحمل •

وتتساوى المرأة مع الرجل في الحقوق المتعلقة بالصاية والقوامة والتبني للأطفال ، وتتمتع بحقوق مساوية لحقوق الرجل لدى تنفيذ مثل هذه الالتزامات • وفي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، لا يسمح بالتبني الا اذا كان لمصلحة الأطفال • وتمثل مصالح الأطفال الاعتبار الرئيسي عند تقرير الصاية أو القوامة واختيار الوصي أو القيم •

ويتمتع الزوج والزوجة بالمساواة التامة في الحقوق الناشئة عن الزواج فيما يتعلق بشخصيهما وممتلكاتهما • ويقومان عند الزواج باختيار أحد اللقبين بوصفه اللقب المشترك ، سواء كان لقب الزوج أو الزوجة • ولكل منهما الحق كذلك في الاحتفاظ باسمه •

فإذا انفصمت رابطة الزواج ، يجوز للزوجة التي حملت لقب زوجها ، اما أن تحتفظ بذلك اللقب اذا شاءت واما ان تتقدم بطلب لاستعادة لقبها قبل الزواج : وليس من حق الزوج أن يعترض على احتفاظ زوجته باللقب الذي حملته عند زواجهما •

وتتساوى حقوق الزوجين فيما يتعلق بكافة الممتلكات المتجمعة خلال فترة الزواج ، ويستطيع كل منهما ، على قدم المساواة ، أن يحوز الممتلكات بأكملها وينتفع بها ويتصرف فيها • وتبقى هذه الحقوق متساوية كذلك عندما يكون أحد الزوجين منشغلاً برعاية الأطفال ، أو ادارة شؤون المنزل أو ليس له دخل مستقل لأسباب أخرى •

وتبقى ممتلكات كل من الزوجين قبل الزواج ملكاً منفصلاً له على حده • ويتصرف كل من الزوجين بشكل مستقل في ممتلكاته الخاصة •

وقد تواترت الأنباء على نطاق واسع في الصحف المركزية والجمهورية عن تصديق الاتحاد السوفياتي على الاتفاقية : ومنها صحف "برافدا" و "ازفستيا" و "ترود" ، الخ • وعلقت الصحافة الوطنية باسهاب على اعتماد بلدنا للاتفاقية • وبدأت صحيفة "المرأة السوفياتية" ، وهي من منشورات لجنة المرأة السوفياتية ، في نشر عمود ثابت عنوانه "المساواة والتنمية والسلام" ، يقدم معلومات عن مركز المرأة في جميع مجالات الحياة العامة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وفي غيره من البلدان ، ويغطي أنباء الحركة النسائية العالمية ، وكفاح المرأة من أجل الاستقلال والسلام الوطنيين •

وتشهد المعلومات السابقة على وفاء الحكومة السوفياتية بجميع التزاماتها بمقتضى الاتفاقية المعنية بالقضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة •